(فعل وأفعل) مبنى ومعنى بين المنظورين اللغوي والقرآني

م. م. مديحة خضير السلامي
كلية الآداب/ جامعة الكوفة

توطئة:

تعد ظاهرة فعل وأفعل من الظواهر الشائعة في العربية، وقد لفت شيوخها هذا نظر اللغويين العرب فأولوها عناية كبيرة واهتماماً بالغاً؛ من هنا كان لها وجودٌ واسعٌ وحضورٌ ملموس في مغان النحو ومدونات الصرف، ومصنفات اللغة سواء كانت المعجمات العامة منها أم كتب المعاني أم المصنفات المتخصصة في علوم اللغة أم غيرها من كتب التصحيح اللغوي، إذ درسها علماء النحو تأسيساً على أنها ظاهرة وشيجة الصلة بقضية التعدي واللزوم، على حين ضمّنتها كتب الصرف وموضوعاتها في باب التجرد والزيادة وما يتمخض عن تلك الزيادة من تغييرات دلالية تعد مباينة لدلالة الأصل المجرد من الهمزة. أما مصنفات اللغة الأخرى فقد كانت حيثية تناولها لهذا الموضوع تتموضع في الأغلب حول الجانب اللهجي؛ ذلك بأنها تمثل في جانب من جوانبها ظاهرة لهجية لا يمكن إغفالها أو التقليل من شأنها أما المدونات التفسيرية فإننا نتلمس فيها شخوصاً بارزاً - وان كان تضمينياً - لهذين البنائين في حنايا أقوال المفسرين، حيث تناولوا هذه الظاهرة من حيثية دلالية تطبيقية، وان الناظر المتفحص في بطون مدوناتهم المعرفية سيتسنى له انتزاع ذلك من تناثر إشاراتهم وتلميحاتهم في معرض حديثهم عن نصّ ورد به هذا البناء أو ذلك، وقد سعى كلٌّ من هؤلاء الدارسين والمهتمين بهذه الأجناس المعرفية إلى أن يدلي بدلوه؛ ليمنحنا إضاءةً تنير مسلك هذه الظاهرة، وتأسيساً عليه فإن هذه الدراسة ستنهض على الرصد المتكامل لهذه الظاهرة من جهتي (المبنى والمعنى)، على أنه لا بد من أن يكون لكل مبنى معنى يلتزمه، فإذا ما حدثت زيادة في المبنى تبعثها بالضرورة زيادة دلالية على المعنى على وفق علاقة التبعية والملازمة المشار إليها؛ لهذا سننسط القول وننعم النظر في هذه الظاهرة كاشفين عن جدلية العلاقة بين الأصل والزيادة) موظفين المنظورين اللغوي والقرآني سبيلاً لمقاربة النتيجة، وذلك فيما سيرد في تضاعيف هذا البحث.

مقتضى وجود الصيغة:

لاشك في أن محدودية الحروف في العربية - وفي اللغات عامة - يفضي إلى محدودية المفردات المتألفة منها، ونقصد بذلك المفردات ذات الأصول المجردة وتقلباتها سواء كانت ثلاثية أم رباعية أم خماسية. ولما كانت المعاني من دون أدنى شكّ غير محدودة، ذلك أن الإنسان يستجد له في كل يوم ما يفرض عليه أن يستحدث له ألفاظاً جديدة تلبي حاجاته المستمرة من منطلق أن اللغة وسيلة تعبير وتوصيل وتأثير، فكان لزاماً على الإنسان أن يسعى لإيجاد وسيلة لإيصال المعنى المبتغى بأدق لفظ وأجلى تعبير، وقد اهتدى مسوقاً بهذه الغاية إلى وسائل عديدة تُضفي على البنى الأصول معاني جديدة محاولة منه لإثراء لغته دلالياً وتطويرها مضمونياً، وكان من أظهر هذه الوسائل زيادة وحدة صوتية معينة على الأصل بحيثيات متغايرة التماساً تلبية المراد؛ ويمكن أن تكون هذه الوحدة المزيدة حركة واحدة ضمة كانت أم كسرة أم فتحة، وقد تكون حرفاً واحداً أو أكثر. وهذا كله يستدعي

تغيراً في دلالة البنية الأصل ، وهذا ما تعهده المستوى الصرفي حيث أن ((المستوى الصرفي يدرس التغيرات التي تطرأ على صيغ الكلمات فتحدث معنى جديداً))^(١) . وصيغة (أفعل) من الصيغ الزوائد التي وجدت لتحقيق تلك الغاية . فهي صيغةً لفعل ثلاثي مزيد بالهمزة لأداء مهمة دلالية.

الأصل في صيغة أفعل:

وردت صيغة (افعل) في اللغات الجزرية في أشكال مختلفة حيث كان لكل لغة بنية معينة للتعبير عن هذا النوع من الزيادة ، فقد احتفظت لنا المدونات والنقوش الكنعانية القديمة بصيغة (هفعل) ، على حين وجدت في اللغة العبرية في صيغة (هفعيل) ، أما الاكديّة فقد استعملت (شفعل) وهي الصيغة نفسها المستعملة في السريانية ، وقد اتخذت المعينية والحضرمية والقنانية والاسانية صيغة (سفعل) للدلالة على (افعل)^(٢) .

ويبدو أن صيغة (أفعل) قد تطورت عن صيغة (هفعل) ، حيث نجد بقايا هذه الصيغة في كلام العرب حتى أنهم يقولون في عدد من الأفعال (أفعلت وهفعلت) نحو قولهم أراق وهراق ، و أنار وهنار ، و أراح وهراح ، واللغويون يذهبون في تسويغ وجود هذه الأفعال إلى حدوث إبدال فيها استئقالاتاً، وممن يذهب إلى هذا القول ابن خالويه إذ يقول: ((ليس في كلام العرب مثل هرقق الماء والأصل أرقق إلا ثلاثة أحرف... فأبدلوا الهمزة الثانية هاء استئقالاتاً))^(٣) نستشف من كلامه هذا انه حصر هذه القضية في الأفعال التي ذكرها ولم يتسع فيها كما ذهب غيره من اللغويين^(٤). والواقع أن الاستئقال هنا غير وارد ولا سيما أن وجود صيغة (افعل) شائع في العربية ولا وجود للاستئقال فيها، فضلاً عن عدم وجود دليل ناهض على أصالة (افعل) على حين أن وجود (هفعل) في اللغات القديمة دليل على أصالة (الهاء) في الصيغة . ولو كان الأمر من باب الاستئقال لما وردت هذه الصيغة بقلة بل على العكس لشاعت أكثر من صيغة افعل (الأثقل) على وفق قانون السهولة والتيسير .

وثمة من ذهب إلى أن العرب قد توهموا أصالة الهاء فزادوا همزة على الأصل فقالوا اهرققتها وقالوا مهراق ومهراقة ، وكأنها غير مبدلة كما في قول امرئ القيس:

وان شفائي عبرة مهراقة فهل عند رسم دارس من

معول^(٥)

ويستدلون بهذا على ((أن أصول الفعل قامت على زيادة الهمزة في الأول ثم أبدلت الهاء من الهمزة ، ثم توهمت هذه الهاء من أصول الكلمة ، ثم خرم من الفعل شيء من أصوله وهو عين الكلمة فصار هرق))^(٦) ، ويبدو لنا أن هذا الرأي مجانب للصواب، فضلاً عما فيه من تعسف واضح ؛ ذلك أن قولهم (يهريق ومهراق ومُهرق) مثل قول بعض العرب أكرم يؤكرم مؤكرم وقد انشد المبرد قول الشاعر :

فإنه أهل لأن يؤكرما^(٧)

ومن هنا نصل إلى ان اصل الصيغة هي (هفعل) أبدلت الهمزة من الهاء وليس العكس، ولما كان كل من الصوتين مقارباً لنظيره في المخرج فالهمزة صوت حنجري والهاء صوت لهوي ساغ إبدال أحدهما من الآخر .

معاني صيغة افعل في العربية :

تفاوت اللغويون كل بحسب نظرته وسعته في العلم في حصر معاني صيغة (افعل) في اللغة العربية محاولين جهدهم في ضبط الدلالات العامة لهذه الصيغة اعتماداً على المنقول من كلام العرب، ونراهم قد سعوا إلى ملاحقة السياق الذي ترد فيه هذه الصيغة بوصفه قرينة للوقوف على الحيثية الاستعمالية لها ، ومن هذه المعاني :

(التعدية) مثل بركت الإبل وابركتها وربضت الغنم و أربضتها^(٨). ومعنى (الصيرورة) نحو أقر البلد صار قفراً وأخبث الرجل صار خبيثاً^(٩)، ومنها (وجود الشيء على صفة) نحو أحمده بمعنى وجدته محموداً^(١٠)، ومنها ((أن يكون الألف بمعنى العرض ، وبغير الألف لإنفاذ الفعل، نحو: بعث الفرس إذا أمضيت بيعه ، و أبعته إذا عرضته للبيع))^(١١) فتقول: أباغ الشيء أي عرضه للبيع^(١٢)، ومنها ((الانتقال من التعدي إلى اللزوم) مثل أكبَّ الرجل لوجهه أي سقط وكبَّه الله وهذا من الأفعال النادرة في كلام العرب قال ابن خالويه: ((ليس في كلام العرب أفعلت أنا وفعلت غيري إلا حرفاً جاء نادراً لأنه ضد العربية وهو أكبَّ زيدٌ نفسه وكبَّ غيره))^(١٣) ومنه قوله تعالى ((فكُتِّبَ وجوههم في النار))^(١٤) وقال ((أ فمن يمشي مكباً على وجهه))^(١٥) ومنه قول امرئ القيس:

فأضحى يسحُ الماء عن كل فيقةٍ يكبُّ على الأذقان دوح الكنهيل^(١٦)

هذا وغيره من الأفعال المماثلة له من النواذر ((لأن أصله متعدٍ إلى مفعول به ثم لما نقل بالهمزة إلى باب الأفعال قصر عن الوصول إلى المفعول وهذا عكس القياس المطرد لأن ما لم يتعد إلى المفعول في الأصل يتعدى إليه عند النقل بالهمزة إلى باب الأفعال))^(١٧) وفي اللغة أمثلة من هذا الباب ذكرها اللغويون في مصنفاتهم^(١٨). ومنها معنى الضدية أو السلب نحو: أعجمت الكتاب أي أزلت اعجامه ، ومنها دلالة (الحين) إذ يزداد (الألف إخباراً عن مجيء وقت نحو : أحصد الزرع، حان له أن يُحصد))^(١٩) وتقول مخاطباً صديقك مثلاً: إذا أصبحنا نتوكل على الله ونسافر، أي إذا حان وقت الصباح نسافر ، مما تقدم نجد أنّ الهمزة المزيدة على بنية (فعل) تكتنز في جوفها جملة من الدلالات التي تتنوع بين (التعدية، والصيرورة، ووجودك الشيء على صفة ، والعرض، و إعادة اللزوم إلى التعدي، والضدية والحين) إلى غير ذلك من المعاني، وهذا يعلل فلسفة الزيادة على البنية في العربية ، فضلاً عن أن فيه ردّاً على من وَحَدَّ المعنى بين التجرد والزيادة في البنية، وسيتكفل الآتي بتوضيح ذلك و إثباته ميدانياً.

المبحث الأول

فعل وأفعل بمعنى واحد في اللغة

إن نظرة سريعة في مدونات اللغة سواء تلك التي صُنفت في هذه الظاهرة بشكل مستقل يرأسه أم تلك التي أفردت لها باباً من أبوابها، أو حتى المعجمات وكتب التفسير التي تمر بالأفعال التي عُدَّت من قبيل هذه الظاهرة توفقنا على معنى من بين أهم معاني صيغة (أفعل) في اللغة هو ورودها بمعنى (فَعَلَ) وروداً دلالياً مطابقاً تماماً بحيثيات دلالية تمنح كلا الصيغتين إمكانية الحلول محل نظيرتها في عدد من الأفعال ، وفي الوقت نفسه تكشف لنا عن كثرة وجود هذه الأفعال التي تناقلها اللغويون بعضهم عن بعض، وزاد عليها آخرون حتى شكلت ظاهرة واسعة في كتب اللغة ، ويبدو أن مرجعية هذه الكثرة الكاثرة من النقول هو تسامح طائفة من العلماء في اتساع الرواية والاستزادة من هذه الأفعال والقياس عليها ، من هؤلاء أبو زيد الأنصاري الذي روى كثيراً منها بالمعنى نفسه فقد عرف عنه أنه ((كان يتسع في اللغات حتى ربما جاء بالشيء الضعيف فيجري ذلك مجرى القوي))^(٢٠) ، وقد

روي أن الكسائي كان ممن يتسع في الرواية فقد روي عن ثعلب انه قال ((أجمعوا على أن أكثر الناس رواية و أوسعهم علما الكسائي وكان يقول : قلما سمعت في شيء فعلت إلا وسمعت فيه أفعلت))^(٢١). والتمتعن في قول الكسائي هذا لا يمكن أن يقف فيه على انه أراد (فعل) بمعنى (افعل) ؛ ذلك أنه لم يصرح بوحدة المعنى فيهما، ويبدو أنه أراد أن زيادة الهمزة على (فعل) قياس مطرد . والأظهر أن أصحاب المعجمات أكثر اللغويين رواية ويتابعهم في ذلك مساراً أرباب التفسير القرآني .

ومثلما وُجد من يتسع في الرواية وجد هناك من يضيق فيها ويحدّ منها فلا يقبل إلا القليل ، إذ لم يؤثر عن الأصمعي إلا عدد يسير من تلك الأفعال ؛ ذلك بأنه لم يؤيد كثيراً مما نقله رواة اللغة ، فقد كان ((مولعاً بالجميل المشهور ويضيق فيما سواه))^(٢٢) ، وهذا ما دعاه إلى أن يفرق بين دلالة الصيغتين في كثير من الألفظ ، فقد أُثِرَ عنه أنه ((صاحب رواية وسماع وليس صاحب قياس ونظر))^(٢٣) كغيره من العلماء الذين كانوا يقيسون على ما يسمعون ويتسعون في الرواية ويستزيدون منها.

وذهب أحد الباحثين إلى أن ابن خالويه من المنكرين اتفاق الصيغتين بالمعنى^(٢٤) مستدلاً بقوله : ((لأن جميع كلام العرب أن يقال فعل الشيء وأفعله غيره مثل جلس زيد وأجلسه غيره...))^(٢٥). والواقع أن استدلال هذا الباحث بجانب للدقة ؛ ذلك أن كلام ابن خالويه هذا نص في دلالة (أفعل) اللّازم و(فعل) المتعدي الذي يرد في طائفة من الأفعال التي ذكرناها سلفاً ، وليس في رد اتفاق المعنى في صيغتي (فعل) و(أفعل). والأظهر أن يقال: إن ابن خالويه من المضيقين في الرواية ؛ ذلك أن لا سبيل إلى إنكار وجود هذه الأفعال في اللغة عامة . فهي ظاهرة لها أسبابها ومسوغاتها، ومن هنا يمكن القول : إن الذاهبيين إلى أن (فعل) تكون بمعنى واحد مع (أفعل) إنما هو بفعل التوسع في الرواية دون النظر إلى التمايز الدلالي الحادث بفعل زيادة الهمزة على الأصل المجرد.

أسباب وجود هذه الظاهرة في اللغة:

تستدعي محاولة تجذير وجود أية ظاهرة لغوية الرجوع إلى المظان التي تناولتها تنظيراً أو تطبيقاً ، أو تلك التي مزجت الأمرين معاً ، في محاولة لتقصي الإشارات التي جاد بها اللغويون أنفسهم حول أصالة وجود هذه الظاهرة أو تلك ، ومن ثم محاولة اقتناص كل ما يمتُّ بسبب إلى الكشف عن المسوغات والأسباب التي أوجدت تلك الظاهرة . وللوصول إلى التصورات الدلالية الأساس لكل من صيغتي (فعل) و(أفعل) في إطار الحيز الاستعمالي المعبر عن القصدية المضمونية التي أرادها المتكلم من الصيغتين كليهما أو من إحداها دون الأخرى، نقف على ما بأيدينا من النصوص التي حاولت تسويغ وجود هذه الظاهرة وتلمس الأسباب التي دعت إليها ، لوضع اليد على العلائق الدلالية بين الصيغتين في اصل الوضع ، ومن ثم معرفة الكيفية التي استحالت بمقتضاها الصيغتان من التغيرات الدلالي البدلي إلى موقعية التماثل أو التطابق الاستعمالي في المستوى التعبيري الواحد في اللغة الواحدة .

على الرغم من كثرة النقول والروايات المُتسَمِّحة التي أسست لوجود هذه الظاهرة في اللغة ، تلك الرواية التي أوحى إلى المتكلم أنه يمتلك مساحة من الحرية بمكان يستطيع معها أن ينتقي أية صيغة من الصيغتين مستعملاً إياها باطمئنان في النسق التعبيري نفسه من دون

أن يخل بالمعنى المبتغى، فإن هذه الانطلاقة وجدت من يعترض مسارها ويعرقله ، وإن هذه المعارضة قد تبناها غير واحد من اللغويين النابهين ،ومن الجدير بالذكر أن هذا الأمر لم يأت متأخراً بل نجد بوارده في حقب التأليف اللغوي الأولى،وقد اتخذت أشكالاً شتى ،منها - كما أسلفنا - التشدد في الرواية، أو التنبيه على أن إحدى الصيغتين لهجة بعينها ، و أحيانا النص على أسباب مجيء الفعلين بمعنى واحد محاولة منهم الحد من الاستعمال المخطوء للصيغتين .

لعل من أولى النصوص التي بين أيدينا قدماً قول الخليل : ((وقد يجيء فعلت و أفعلت والمعنى فيهما واحد إلا أن اللغتين اختلفتا ؛فيجيء به قوم على فعلت ويلحق قوم الألف فيبنونه على أفعلت))^(٢٦) . يلحظ من قوله (قد) أنه يشير إلى قلة ورودهما بدلالة واحدة ،وحتى هذا القليل لا يأتي في لغة واحدة ،والأمر الآخر انه يصرح بأنها ظاهرة لهجية .وتابعه في هذا ابن درستويه فذكر انه ((لا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء في لغتين مختلفتين فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين والنحويين))^(٢٧) ،ونلمح من قوله هذا انه يلقي باللوم على اللغويين والنحويين الذين توهموا جواز اتفاق المعنى في اللغة الواحدة ، ونراه يبسط القول في الأسباب التي دعت إلى هذا الوهم ذلك انهم ((سمعوا العرب تتكلم على طباعها وما في نفوسها من معانيها وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها ولم يعرف السامعون العلة والفرق فظنوا انهما بمعنى واحد أو تأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم ... وليس يجيء من هذا إلا على لغتين متباينتين كما بينا أو على معنيين مختلفين))^(٢٨) ، ويقصد ب(السامعون) اللغويين الذين لم يلتبسوا الفرق والعلل فتأولوا على العرب ما ليس من كلامهم .أما ابن سيده فيرجع ذلك إلى اختلاط اللغات فقد تدل الصيغتان على معنى واحد إذا ((كان كل واحد منهما لغة لقوم ثم تختلط فتستعمل اللغتان))^(٢٩) ،فتبدو كأنها لغة واحدة ،فإذا ما عمد أحد لاستعمال إحدى الصيغتين مكان الأخرى لأداء الدلالة نفسها دون تغيير فيها جاز له ذلك ؛ لأن ما استقاه من اللغة غدا جزءاً من لغته ، وهذا ما اصطاح عليه ابن جني ب(تركب اللغات)^(٣٠) ، حيث يقول: ((اعلم أنّ أكثر ذلك وعامته إنما هي لغات تداخلت فتركبت))^(٣١) ، ويرى ((أنّ العرب يختلف أحوالها في تلقي الواحد منها لغة الآخر ، فمنهم من يخفّ ويسرع قبوله ما يسمعه ... ومنهم إذا طال تكرّر لغة غيره عليه التصقت به ووُجدت في كلامه))^(٣٢) ، كأنها أصل في لغته يستعملها دون تحفّظ فيكون لها موطن في لغته الأساس،ومنهم من عزا وقوعها إلى القياس المخطوء فاستعملت إحدى الصيغتين محل الأخرى^(٣٣) .وقد ضمت مدونات اللغة فضلاً عن ذلك إشارات كثيرة نسبت فيها كلاً من الصيغتين في الفعل إلى قبيلة على حين أن الأخرى لغة قبيلة أخرى ،ويمكن أن نفيد من هذه الإشارات في دعم النصوص السابقة.

ومن العرض السالف نصل إلى أن جملة من علماء اللغة ينكرون توافق الصيغتين على معنى واحد ، فمنهم من يورد ذلك تصريحاً مثل الخليل وابن درستويه الذي عبّر عن تماثل معنى البنيتين ب(المحال) إيماناً منه بمبدأ أنّ تمايز البنائين يؤول باللزوم إلى تمايز المعنى تبعاً ،ومنهم من ساق تلميحاً كما فعل ابن سيده في مخصصه،وابن جني في خصائصه اللذان ذهبا إلى إمكان توافق المعنى في الصيغتين لا على أساس اختلاف الصيغة واتحاد الدلالة في اللغة الواحدة ، بل على وفق أصل الوضع التابع للغتين،كأن تستعمل إحدى اللغتين صيغة (فعل) للدلالة على حدث معين ، وتقوم نظيرتها باستعمال صيغة (أفعل) للدلالة على الحدث نفسه ، فيحدث من هنا تداخل بين اللغتين ، فيستعمل

أصحاب كل لغة من اللغتين بنية اللغة الأخرى للتعبير عن الحدث نفسه إزاء صيغة لغتهم الأصلية المعبرة عن الحدث نفسه، وهذا يؤول بنظرته إلى القول بعدم وجود تناظر بالدلالة على حساب التباين في الصيغة في أصل واحد للغة واحدة بناءً على أساس (تباين الصيغ لتباين المعاني).

ولم يتعد الباحثون المحدثون عما آمن به القدماء في تفسير هذه الظاهرة ، إذ ذهب أحد الباحثين إلى ضرورة تباين المعنى بين الصيغتين؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى^(٣٤). وقد رد عليه باحث آخر فقال : ((إن زيادة المبنى لا تدل بالضرورة على زيادة في المعنى فقد نجد في كثير من الكلمات أن زيادة المبنى تدل على المفرد ونقصانه يدل على الجمع نحو نخل ونخلة))^(٣٥). ونحن نميل إلى تعبير أدق هو أن اختلاف المبنى في الغالب يدل على اختلاف المعنى.

المبحث الثاني : (فعل وافعل) من منظور القرآني:

إن تسنم النص القرآني هرم النصوص الخطابية سواء السماوية السابقة أم تلك التي أنتجها الإبداع اللغوي البشري متأت من السمة المخصوصة التي يتسم بها التعبير القرآني ، تلك السمة التي هي مكن الإعجاز الإبداعي الذي بهر العقول، وهي البناء التركيبي لنسج العبارة والإبداع الاستعمالي في اصطفاء العنصر الأسلوبي (الكلمة) المناسب للمعنى المبتغى بحيثية دقيقة سواء كان للعنصر المنتقى أم لموقعه في السياق بحيث توازره الألفاظ المجاورة له فلا تخفت معناه، إذ يأخذ مكانه في الجملة فيؤثر تأثيراً دلالياً فيها في الوقت الذي يستمد معناه من الألفاظ المجاورة لها؛ ذلك بان الكلمة خارج الاستعمال تكون محايدة ذات طاقة كامنة، ولكن الاستعمال هو الذي يخرج طاقاتها فالكلمات تفقد معانيها المفردة وتكتسب معاني جديدة من خلال السياق، ويتفاوت هذا الأمر من حيث دقة الاستعمال بحسب مهارة المتكلم، وكلما اتسعت حصيلة المتكلم من اللغة اتسعت خبرته وقدرته على تأليف المفردات، وليس المقصود بالتأليف رصف المفردات اعتباطاً، بل ينبغي أن يكون على أساس القدرة على خلق علائق معنوية على نحو مخصوص بين المباني المتوالية ، ومن هنا نصل إلى أن القرآن الكريم يمتلك اللغة ذاتها التي امتلكها العرب، بيد أن الإعجاز القرآني يكمن في دقة انتقاء المفردة من بين الرصيد اللغوي الضخم وتوظيفها دلالياً في سياق النص ، وهذا يستدعي قدرة مطلقة في معرفة خصائص المفردات وانتقاء ما يعبر عن المعنى المراد دون زيادة أو نقصان ، أي اختيار المفردة التي تملأ مكانها فلا تفيض عنه ولا تقصر. ولو أننا وقفنا على النص القرآني نستنتقه بقراءة واعية ونظر متأمل لأدركنا صحة ما قررناه ابتداءً . وتأسيساً على هذه النظرية سنقف على الحيثية الاستعمالية في النص القرآني لصيغتي (فعل) و(أفعل) اللتين قال العرب بوحدة معنييهما في مواضع، فبادلوا بينهما في الاستعمال اللغوي الواحد.

لقد ذهب جلّ اللغويين والمفسرين بلا خلاف إلى أنّ الفعلين (سرى) و(أسرى) بمعنى واحد، وإن نبه عدد منهم إلى انهما لغتان، مستشهدين بقول امرئ القيس:
سريت بهم حتى تكل مطيهم
وحتى الجياد ما يقدن بأرسان^(٣٦)
وقول النابغة الذبياني:

أسرت عليه من الجوزاء سارية تزجي الشمال عليه جامد البرد^(٣٧)

ومما زاد من اطمئنانهم إلى وحدة المعنى التي أقروها أنهم لاحظوا أن الاستعمال القرآني للفعل (أسرى) يرد في آيات مردفاً بلفظ (الليل) منها قوله تعالى: ((سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى))^(٣٨) وقوله لئيبه لوط (ع): ((فَأَسْرَ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ))^(٣٩) ، وقوله: ((فَأَسْرَ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ))^(٤٠) ، على حين انه أوحى إلى كليمة موسى (ع) بقوله: ((وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي إِنَّكُمْ مُتَّبِعُونَ))^(٤١) وقوله: ((ولقد أوحينا إلى موسى أن أسر بعبادي))^(٤٢) . وقد جهد المفسرون في إيجاد مسوغ لوجود لفظة (الليل) ، فما الداعي لها إذا كان معنى الإسراء هو السير ليلًا، وهو المعنى نفسه الموجود في الفعل (سرى) ، فمنهم من ذهب إلى أن ((ليلًا نصب على الظرف والإسراء سير الليل وفائدة ذكره الإشارة بتذكيره إلى تقليل مدته))^(٤٣) ، وأجاب القرطبي عن معنى ((يقطع من الليل)) بأنه ((لو لم يقل بقطع من الليل جاز أن يكون أوله))^(٤٤) ، وهناك من قال إن أسرى للمسير من أول الليل وسرى للمسير من آخره^(٤٥) ، ومن اللغويين من اخضع هذه الظاهرة إلى القياس و التعليل المنطقي فقد روى الأزهري عن ابن درستويه أن الأصل في هذا هو الفعل اللازم ،أي (سرى) ثم يُنقلُ أما بالباء أو بالألف فيقال (سرى بي) أو (أسرى) وهذا هو القياس، ثم جيء بالباء مع الألف في مرحلة لاحقة، يقول : ((كما قيل قد أسرى بي على لغة من قال أسرى في معنى سرى لأن إدخال الألف في أول الفعل والباء في آخره للنقل خطأ إلا أن يكون قد نقل مرتين إحداهما بالألف والأخرى بالباء))^(٤٦) ، ولا يخفى ما في هذا التوجيه من تكلف ، فهذا أمر ظني غير مقطوع به فضلا عن كونه بعيدا عن روح اللغة ، ونظرة فاحصة للسياق الذي ورد فيه الفعل (أسرى) ، وبإعمال المعنى المعجمي نقف على الدلالة المتباينة للفعلين ، وانطلاقاً من إيماننا بعدم وجود ترادف في التعبير القرآني ، وان لكل مفردة فيه دلالتها المخصوصة التي لا يمكن أن تؤدي نظيرتها الدلالة المبتغاة من وجودها في هذا الموضع أو ذلك، نقول: إن دلالة الفعل(أسرى) مباينة تماما للفعل (سرى) على الرغم من اشتراكهما بالدلالة المركزية البعيدة وهي السير ، وهو مباينٌ للفعل سار بطبيعة الحال، أما اعتماد اللغويين والمفسرين على الشواهد الشعرية التي مر ذكرها فهو دليل يتهافت ما أن نعلم أن للبيت أكثر من رواية ، فرواية الديوان في البيت الأول (مطوت) ، والبيت الثاني (سرت) ، أما وجود لفظة (الليل) في الآيات التي تتحدث عن الإسراء بالرسول المصطفى(ص) ، والإسراء بأهل بيت لوط (ع) دون ذكرها في الآيتين اللتين تحدثتا عن بني إسرائيل فلا ينهض دليلاً على وحدة المعنى لأنه سبحانه وتعالى قد ذكر في معرض حديثه عن بني إسرائيل في آية أخرى تحكي الحدث نفسه فقال: ((فأسر بعبادي ليلًا إِنَّكُمْ مُتَّبِعُونَ))^(٤٧) فلم يكن ثمة من داعٍ للتكرار، ومن هنا نقول: انه لا بد من الرجوع إلى اللغة نفسها للوقوف على الدلالة المقصودة ، واللغة نفسها تدحض من فسّر الإسراء بسير أول الليل، فسير أول الليل يعبر عنه بـ (الادلاج) وهذا أدق في الاستعمال، والأرجح أن((أسرى ليست من لفظة سرى يسري وإنما هي من السراة وهي ارض واسعة واصله من الواو ... فأسرى نحو أجبل وأتهم ... أي ذهب به في سراة من الأرض وسراة كل شيء أعلاه ومنه سراة النهار أي ارتفاعه))^(٤٨) ، وهذا المعنى متحقق في الآيات كلها، ومن هذا المنطلق اللغوي نلاحظ أن الإسراء فيه من معاني التخفي والسرعة وسعة الانتقال ومحاولة الابتعاد في الأرض الواسعة ما لا نجدها في الفعل (سرى) ؛لذا يكون الفعل أسرى مشحوناً دلالياً بهذا كله ، والدليل على قولنا هذا إن السياق الذي ورد فيه الفعل مشحون أيضاً بألفاظ تعزز هذه المعاني، كالتأكيد على لفظ(الليل) ، وكذلك قوله للوط (ع) : ((لا يلتفت منكم أحداً))

ولموسى (ع): ((إنكم متبعون)) ففي السياقين من التخويف والتحذير ما يعضد التوجيه الذي سقناه آنفاً، لذلك جاء مقترناً بلفظ الليل ((فسير الليل في الغالب إنما يكون عن خوف والخوف يكون بوجهين ، إما من العدو فيتخذ الليل ستراً مسدلاً من أستار الله تعالى ، وإما من خوف المشقة على الدواب والأبدان بحرّاً أو جدبٍ فيتخذ السرى مصلحة من ذلك))^(٤٩) ، وبهذا نجد أن ورود الفعل (سرى) مزيداً بالهمزة على هيئة (أسرى) إنما سيق توافقاً مع الدلالة العامة للنص الذي حل فيه هذا الفعل ؛ فالانسجام الدلالي هو الذي أوجب مجيء الفعل بالهمزة دون التجرد ومن الجدير بالذكر أن الفعل (أسرى) ورد في الاستعمال القرآني مقترناً بالباء دائماً ، على حين أنّ الفعل سرى الذي لم يرد سوى مرة واحدة جاء لازماً غير متعدٍ بالباء في قوله تعالى ((والليل إذا يسر))^(٥٠) ، وهذا يؤيد أن ثمة فارقاً دلالياً بين الفعلين ، فضلاً عن السابق فإنّ الفعل (أسرى) قد أضاف - بحيثية الاستعمال القرآني - دلالة جديدة أفادتها الهمزة بزيادتها ألا هي (دلالة الظرفية المكانية) حيث أعطت مضمون حرف المعنى (في) في الآيات الكريّمات ف(أسرى) تعني سلك السراة و أصبح في أرض واسعة، ومثله (أجبل) تعني إنه أصبح في قمة الجبل أو إنه سلك طريق الجبل وقولنا أبحر زيدٌ تعني إن زيدا أصبح في البحر و(أصحر عمرو) تعني إنه أصبح في الصحراء ، ونخال أنّ هذه الدلالة لم يلتفت لها أحدٌ من اللغويين في معرض حديثهم عن معاني الهمزة الزائدة - في حدود تتبعنا - فهذه إضافة دلالية نوعية أجادت بها روعة التوظيف القرآني للمباني المعبرة ، وان لم يصرح بها المفسرون علناً.

ونظير ذلك الفعلان (نكر) و(أنكر) ؛ إذ اتفق اللغويون والمفسرون على وحدة المعنى فيهما ، بيد أن هناك من ألمح ولو من بعيد إلى أنّ بينهما فارقاً دلالياً هو زيادة معنى المبالغة في (نكر) على الرغم من انهم ذكروا انهما لغتان وقد جمع الأعشى بينهما في قوله: وأنكرتني وما كان الذي نكرت من الحوادث إلا الشيب والصلعا^(٥١)

وقد أشار ابن جني إلى ورود فعل بمعنى افعال في اللغة الواحدة في اكثر من باب، فقد تناوله في باب ((الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا))^(٥٢) ، أما في باب ((في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد))^(٥٣) فيذكر أن ذلك جائز في كلام العرب على الرغم من إيمانه بضعف إحدى اللغتين ويعلل وروده بقوله ((ووجه الحكمة في الجمع بين اللغتين القوية والضعيفة في كلام واحد هو أن يروك أنّ جميع كلامهم وان تفاوتت أحواله فيما ذكرنا وغيره على ذكر منهم وثابت في نفوسهم))^(٥٤) وقد رد أحد الباحثين هذا التسويغ بقوله : ((كيف يعقل لرجل في البيئة الواحدة كان من الحرية والاختيار بحيث ينطق بالصيغتين على هواه))^(٥٥) ، و أرجعها إلى تداخل اللغات. والواقع أنّ هذا الكلام وان كان فيه شيء من الصحة بيد انه يفضي إلى ضياع الدلالة المخصوصة لكل صيغة ، تلك الدلالات التي نطق بها القرآن الكريم ؛ إذ إن التعبير القرآني لم يستعمل أي من صيغتي الفعل استعمال نظيرتها ، قال تعالى ((ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً قال سلاماً فما لبث أن جاء بعجلٍ حنيذٍ ، فلما رأى أيديهم لا تصل إليه نكرهم وأوجس منهم خيفةً قالوا لا تخف إنا أرسلنا إلى قوم لوط))^(٥٦) ، وقال في موضع آخر: ((هل أتاك حديثٌ ضيف إبراهيم المكرميين، إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلاماً قومٌ منكرون))^(٥٧) ، فعلى الرغم من أن الحديث في الآيتين عن موقف واحد في حدث واحد مما يوحي بان الصيغتين لا بد من أن تكونا متحدتي المعنى ، فان إطالة النظر إلى سياق كل من الآيتين يكشف لنا عن الاستعمال الدقيق لكل من الصيغتين ، ففي الآية الأولى استعمل (نكر) لأنه في مقام إظهار الريبة وان لم يصرح بذلك فهو شعور داخل نفس إبراهيم(ع) ، ويعضد ذلك انه جاء

مقترنا بلفظ (التوجس) الذي بدا على وجهه لذا قالوا : لا تخف ، لتطمينه ، فالفعل (نكر) لا يدل على عدم الإيمان بل إظهار الاستغراب من صنيعهم ، أما في الآية الثانية فقوله (منكرون) وهو اسم مفعول من أنكر ، جاء في موضعه تماما، لانه قالها عندما دخلوا عليه مسلّمين، فهو والحال هذه لم يكن قد عرفهم بعد ، لذا جاء بهذه الصيغة فالإنكار ضد المعرفة ((و إنما قال منكرون لأنه لم يعرف مثلهم في أضيافه))^(٥٨) فهم غير معروفين لديه، ونظير ذلك قوله تعالى : ((وجاء أخوة يوسف فدخلوا عليه فعرفهم وهم له منكرون))^(٥٩) فأخوة يوسف لم يكونوا ليعرفوا أخاهم بعد كل السنين التي مرت عليهم وهم بعيدون عنه ومما يعضد هذا المعنى هو التقابل بين لفظتي (عرفهم / منكرون) فالإنكار ضد المعرفة ، على حين أن (النكر) ضد التآلف ، فهو الاستغراب من الشيء الذي يثير الفزع والخوف في النفس.

ومن ذلك قوله تعالى في سورة القصص: ((و لَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً يَسْتَقُونَ))^(٦٠) ، وقال في سورة يوسف ((يا صاحبي السجنَ أَمَا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا))^(٦١) ، أما في سورة المرسلات فقال ((وَجَعَلْنَا فِيهَا رِوَاسِيَّ شَامِخَاتٍ وَّ أَسْقَيْنَاكُم مَّاءً فُرَاتًا))^(٦٢) وفي الجن ((وَأَلَّوْا سِتْقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لِأَسْقِينَاهُمْ مَاءً غَدَقًا))^(٦٣) وفي النحل ((وإن لَكُمْ في الأَنعَامِ لَعِبْرَةٌ لِّسُقِيكُم مِّمَّا في بطُونِهِ من بَيْنِ فَرْثٍ وَّ دِمِّ لَبْنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ))^(٦٤) ، من النظر المتأمل في سياق هذه الآيات نلاحظ أنّ هناك ملمحاً دلاليّاً متبايناً بين الفعلين (سقى) و(أسقى) والجدير بالذكر أنّ تتبع الاستعمال القرآني لهذين الفعلين يقطع بوجود هذا التباين ؛ ذلك بان التعبير القرآني قد استعمل كلاً من الفعلين لمعنى مغاير للآخر، فمن سياق الآيتين الأولى والثانية نلاحظ أنّ معنى السقي مناولة الماء إلى من لا يصل إليه ليشرّب منه، أما الإسقاء الذي ورد في الآيات الأخرى فيعني إيجاد الماء بعد أن لم يكن موجوداً ، فقد ذهب كثير من المفسرين إلى أن ((السقي والإسقاء بمعنى، وقيل : السقي والسقيا هو أنّ تعطيه ماء ليشرّب ، والإسقاء أن تجعل له ذلك يتناوله كيف شاء))^(٦٥) ، وروى الطوسي عن الكسائي أنّ ((الفرق بين اسقينا وسقينا أنّ معنى أسقينا جعلنا له شرابا دائما من نهر أو لبن ، وسقينا شربة واحدة))^(٦٦) ، وإلى هذا ذهب أبو عبيدة^(٦٧) ، ثم يعلق الطوسي قائلاً : ((فعلى هذا هما لغتان والأظهر ما قال الكسائي عند أهل اللغة))^(٦٨) ، ومن هنا نستشف أنّ الفعل (سقى) يدل على محدودية في الكيفية وعدم التكرار، على حين أن (أسقى) وان ساواه من حيث المنطلق ، بيد انه فاقه دلاليا من حيث إيجاد الشيء بعد أن لم يكن موجوداً من جهة، ومنح الفعل الديمومة والاستمرارية من جهة أخرى ، لذا نراه يرد دائما في سياق الآيات التي تعدد قدرة الله تعالى و أنعمه التي حباها الإنسان للدلالة على الجزاء الحسن أو تكريم الإنسان ، يعضد هذا أنّ (الإسقاء) يرد مقترناً بالله تعالى في الاستعمال القرآني .

ومن ذلك الفعل (خطأ) والفعل (أخطأ) فقد ذهب أبو زيد إلى انهما بمعنى واحد إذ قال: ((خطأ عنك السوء أي أخطأك البلاء))^(٦٩) وقال الزجاج : ((وقد أخطأ وخطئ لغتان بمعنى واحد))^(٧٠) على حين فرّق عدد من اللغويين والمفسرين بين دلالتيهما، فلكل منهما مجاله الدلالي، وقد شهد بذلك الاستعمال القرآني، إذ قال تعالى: ((ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به))^(٧١) ، وقال في موضع آخر: ((ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا))^(٧٢) ، أما (خطأ) فلم يجيء في القرآن الكريم ببنيته الفعلية ، بل يستدل عليه من مشتقاته فقد ورد منه اسم الفاعل في قوله تعالى: ((لا طعام إلا من غسلين لا يَأْكُلُهُ إلا الخاطئون))^(٧٣) وقال : ((واستغفري لُنُبْرِكِ إنكِ كُنْتِ من الخاطئين))^(٧٤) ، وكذلك وصف به فرعون وجنوده فقال:

((إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين))^(٧٥) ، وبالعودة إلى سياق الآيات نقف على التباين الدلالي بين الفعلين، إذ نلاحظ أنّ الجامع بين الفعلين أو الدلالة العامة لهما هي العدول عن الصواب ولكن التفاوت يأتي من لحاظ السياق الذي ورد فيه الفعلان الذي يشعرا بان الفعل (خطأ) فيه نية وقصد وإصرار، على حين أن الفعل (أخطأ) لا توجد فيه القصدية، من هنا جاء الأول في الاستعمال القرآني لوصف المذنبين الذين غضب الله تعالى عليهم حصراً ، بينما ورد الفعل الثاني في سياق طلب المغفرة بصورة عامة ، فكثيراً ما نشهد أن المؤمن هو الذي يطلب العفو من ربه لذا قالوا (لا تؤاخذنا) ، وإن الذي عليه أكثر المفسرين أن ((الفرق بين الخاطئ والمخطئ أنّ المخطئ هو فاعل الشيء بلا تعمد ، والخاطئ هو المذنب المتعمد الجائر عن الصراط السوي))^(٧٦) ، وروي عن ابن عباس ((إن معناه لا تعاقبنا إن عصيناك جاهلين أو متعمدين)) ، نستشف من قوله هذا انه يساوي بين الفعلين إذ ضمّن التعمد في (أخطأ) ، و جاء في التبيان ((الفرق بين أخطأ و خطيء إن أخطأ قد يكون على وجه الإثم وغير الإثم أما خطيء فإثم لا غير))^(٧٧) .

مما تقدم نجد أنّ الاستعمال القرآني حافل بصيغتي (فعل وأفعل) في نصوصه ، ولو تتبعنا السياق القرآني لوجدنا مادة وافرة تغذي البحث في هذا الموضوع وفي الوقت نفسه تجيب هذه النماذج وغيرها على التساؤل الذي فرضناه في بداية البحث والذي يتمحور حول طبيعة العلاقة بين الصيغتين ومدى وثاقة ذلك بعنصر الدلالة فيهما ، و عما إذا كانت هناك مساحة من الحرية الاستعمالية للمتكلم في انتقاء أي من الصيغتين واستعمالها على سبيل التباين البديهي ، و إذا أمكن ذلك على مستوى الخطاب البشري أو تسامحنا بوجوده ، فإن الاستعمال القرآني ينفى وبشدة إمكانية ذلك .

الخاتمة :

من كل ما تقدم يمكننا أن نوجز ثمرات البحث بالآتي:

- ١ - نستشف مما روي في مدونات اللغة من أفعال استعملت بمعنى واحد مع تباين الصيغة وما ورد من نصوص اللغويين مؤيدين كانوا أم معارضين أن وجود هذه الظاهرة في اللغة الموحدة واقع لا محالة ، ولكنها في الأساس ظاهرة لهجية أتاحت تمازج اللهجات واختلاط بعضها مع بعض مساحة من التوسع الاستعمالي ، ثم عندما جمعت اللغة فيما بعد أخذ اللغويون و أصحاب المعجمات هذه المعاني دون أن يدققوا في الفروق الدلالية الدقيقة بين الصيغتين فضموا بعضها إلى بعض دون الإشارة إلى القبيلة التي تكلمت بهذه الصيغة أو تلك ، فشاع استعمالها بمعنى واحد .
- ٢ - لقد تسالم جملة من علماء اللغة - قدماء ومحدثين - على أن صيغة (أفعل) أصل (هفعل) مبدلة منها ، وقد وقع الإبدال فيها للتقل، وذلك توافقاً مع منطوقية المسار اللغوي الذي يلزم نفسه بقانون اليسر والسهولة في النطق، إذ أن الهمزة صوت انفجاري شديد يحدث عند النطق به اختناق وانقطاع للهواء وضغط عميق ، على حين أن صوت (الهاء) يتسم بالهمس والرخاوة فهو صوت احتكاكي خالٍ من الضغط في النطق به، وقد شهد بذلك ابن جني صراحة بقوله: إنّ الهمزة أقوى من الهاء^(٧٨)، من هنا لا يعد من المنطق إبدال العسير باليسير، بيد أننا نؤمن بالعكس فنرى أنّ الأصل هو (هفعل) وان (أفعل) مبدلة منه ، وليس ثمة استئثار في الأمر إذ لو كان الأمر كذلك لشاعت صيغة (هفعل)، فضلاً عن أنّ

وجود (هفعل) في اللغات القديمة دليل على أصالة الهاء وما ورد في اللغة من أفعال ما هو إلا بقايا تلك اللغات ،وبهذا المنحى تتضح علة إيمان الباحث بما ذهب إليه.

٣ - لقد وصلنا من طول النظر والمعاودة في سياقات النصوص القرآنية إلى حالة من الاطمئنان تمكنه من القول :إنّ بنيتي (فعل وأفعل) لا تتوافقان في المعنى ،ولا تتخذان الدلالة نفسها البتة ، وإذا ما قلنا - جدلا - بالتوافق الدلالي لهما فهذا يعني - من نظرنا - عملية تعدي وتجاوز على مبدأ التباين التتابعي السائد بين (المبنى والمعنى) فنكون قد نقضنا هذا المعتقد اللغوي ، وأقصينا منطلقاته الاستعمالية ودواعي معطياته المضمونية التي تناط بمركزية السياق الواردة فيه بعلاقة (الدلالة العامة للنص) التي تفرض سلطتها على جميع أجزاء مسالك النص سواء كان ذلك على مستوى تشكيلات أحوال التركيب أم هيكله الوعاء الصرفي(البنوي) ، أم روعة انتقاء اللفظ المعبر الذي يحل بموقعه بحيثية تؤول إلى انسجامه مع تلك الدلالة الموجّهة (الدلالة العامة) وبهذا يحقق كل عنصر لساني - يسهم في إنشاء البنية اللغوية للنص - أثره الدلالي الذي يناط به ولا يتجسد من دونه ، وتأسيساً على هذا لزم القول بالتفارق الدلالي بين بنيتي (فعل وافعل) في اللغة.

٤- لقد انتزعت الباحثة دلالة جديدة للهمزة المزيدة على صيغة(فعل) من خلال حيثية الاستعمال القرآني لهذه البنية ألا هي الدلالة الظرفية (المكانية) حيث ترد بدلالة حرف المعنى (في)، ويخال الباحث - في حدود اطلاعه - أنّ أحداً من المشتغلين في نطاق النص من لغويين ومفسرين لم يؤثّر عنه ذكر لهذه الدلالة لا تلميحا ولا تصريحاً ، فيقال (أسرى زيد) أي أصبح في ارض واسعة ، و(أجبل عمرو) أي أصبح في قمة الجبل أو فوق الجبل ، ونقول (أبحر خالد) بمعنى أصبح في البحر وكذا الحال للأفعال أصحر وأقبر وما نسج على منوالها ، وإذا كان الظرف في اللغة له دالتان (زمانية ومكانية) فان علماء اللغة لم يغفلوا عن ذكر الدلالة الزمانية للهمزة المزيدة فقد قرأوها بمعنى حين في قولهم (أحصد الزرع) أي حان حصاده ، بيد انه لم يؤثّر عنهم ذكرٌ للدلالة المكانية للهمزة البتة.

٥- ولقد وجدت الباحثة أن التفريق الدلالي للنصوص التي تناولها بعض علماء التفسير في مسألة (التجرّد والزيادة) تحمل في طياتها مقداراً كبيراً من الثقة بالسياق اللفظي بوصفه من كبرى وسائل الترشيح الدلالي ، والأيمان التام بما يذهبون إليه دون أن يشوب ذلك هون أو تردد، حيث وجدهم يتعاملون مع المتلقي والنص على أساس قناعة الرأي لا على أساس الرأي المقنع ، فكانوا يؤمنون بما يقولون لا يقولون ما يؤمنون به كغيرهم من الذين يصادرون الفرق ويوحدون الدلالة لصيغة(فعل) سواء كانت بمصاحبة الهمزة أم من دونها.

الهوامش:

١ . علم الدلالة والمعجم العربي: ١٣.

٢ . فعلت وافعلت لأبي حاتم السجستاني(مقدمة التحقيق): ٦٠.

٣ . ليس في كلام العرب : ١١٢.

٤ . المفصل في صنعة الاعراب: ١/٥١٤ ، والانصاف في مسائل الخلاف: ١/٢١٥.

- ٥ . ديوان امرئ القيس: ٢٤ .
- ٦ . الفعل زمانه وأبنيته: ١٣١ .
- ٧ . المقتضب: ٩٨/٢ .
- ٨ . ادب الكاتب: ٣٥٣ .
- ٩ . ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٥ .
- ١٠ . ينظر المصدر نفسه: ٣٤٦ .
- ١١ . الصاحبي في فقه اللغة: ١٠٢ .
- ١٢ . ينظر: ادب الكاتب: ٣٤٣ .
- ١٣ . ليس في كلام العرب ١١٨، وينظر المزهري: ٢٣٨/١ .
- ١٤ . سورة النمل/ ٩٠ .
- ١٥ . سورة الملك/ ٢٢ .
- ١٦ . ديوان امرئ القيس: ٢٤ .
- ١٧ . شرح المعلمات السبع: ٥٢ .
- ١٨ . ينظر المصباح المنير: ١٥٤. ١٥٥، والمزهري: ٨٢/٢ .
- ١٩ . الصاحبي: ١٠٢ .
- ٢٠ . فعلت وافعلت للسجستاني: ٨٧ .
- ٢١ . المزهري: ٤٠٧/٢ .
- ٢٢ . فعلت وافعلت للسجستاني: ٨٨ .
- ٢٣ . تصحيح الفصيح: ١٧٧/١ .
- ٢٤ . فعلت وافعلت للسجستاني (مقدمة التحقيق): ٦٣ .
- ٢٥ . ليس في كلام العرب: ١١٨. ١١٩ .
- ٢٦ . كتاب سيويه: ٢٣٦/٢ .
- ٢٧ . المزهري: ٣٨٤/١ .
- ٢٨ . المصدر نفسه: ٣٨٤/١ .
- ٢٩ . المخصص: ١٧١/١٤ .
- ٣٠ . الخصائص: ٣٧٤/١ .
- ٣١ . المصدر نفسه: ٣٧٦/١ .
- ٣٢ . المصدر نفسه: ٣٨٤/١ .
- ٣٣ . ينظر: ما تلحن فيه العوام: ٢٤، وإصلاح المنطق: ٢٢٥، والمزهري: ٢٦٠/١، وثنقيف اللسان وتلقيح الجنان: ١٥٤. ١٥٢ .
- ٣٤ . ينظر: اللهجات العربية في التراث: ٦١٣/٢ .
- ٣٥ . لهجة تميم: ١٨٤ .
- ٣٦ . فعلت وافعلت للسجستاني: ١٠١، وينظر: ديوان امرئ القيس: ٩٣ .
- ٣٧ . فعلت وافعلت للسجستاني: ١٠١، وينظر: ديوان النابغة الذبياني: ٨ .
- ٣٨ . سورة الاسراء: ١ .

- ٣٩ . سورة هود : ٨١ .
- ٤٠ . سورة الحجر : ٦٥ .
- ٤١ . سورة الشعراء : ٥٢ .
- ٤٢ . سورة طه : ٧٧ .
- ٤٣ . تفسير الجلالين : ٣٦٤ .
- ٤٤ . تفسير القرطبي : ٨٠/٩ .
- ٤٥ . ينظر : فتح القدير : ٥١٥/٢ .
- ٤٦ . المزهر : ٣٠٤/١ .
- ٤٧ . سورة الدخان : ٢٣ .
- ٤٨ . مفردات غريب القرآن : ٢٣١ .
- ٤٩ . تفسير القرطبي : ١٣٦/١٦ .
- ٥٠ . سورة الفجر : ٤ .
- ٥١ . لسان العرب (مكر) ، وديوان الاعشى : ٤٩ .
- ٥٢ . الخصائص : ٣٧٥/١ ، ٣٧١ .
- ٥٣ . المصدر نفسه : ٣/٣٢٠ .
- ٥٤ . المصدر نفسه : ٣/٣١٤ .
- ٥٥ . فعلت وافعلت للسجستاني (مقدمة التحقيق) : ٦٩ .
- ٥٦ . سورة هود : ٧٠ .
- ٥٧ . سورة الذاريات : ٢٥ .
- ٥٨ . التبيان : ٣٨٧/٩ .
- ٥٩ . سورة يوسف : ٥٨ .
- ٦٠ . سورة القصص : ٢٣ .
- ٦١ . سورة يوسف : ٤١ .
- ٦٢ . سورة المرسلات : ٢٧ .
- ٦٣ . سورة الجن : ١٦ .
- ٦٤ . سورة النحل : ٦٦ .
- ٦٥ . مقتنيات الدرر : ١١ / ٢٦٨ ، وينظر مجمع البيان : ٣/٣٧٠ ، والتبيان : ٦/٣٩٩ .
- ٦٦ . التبيان : ٦/٣٩٩ .
- ٦٧ . المصدر نفسه : ٦/٣٩٩ .
- ٦٨ . المصدر نفسه : ٦/٣٩٩ .
- ٦٩ . لسان العرب (خطأ) .
- ٧٠ . المصدر نفسه (خطأ) .
- ٧١ . الاحزاب : ٥ .
- ٧٢ . البقرة : ٢٨٦ .

٧٣ . سورة الحاقة: ٣٧.

٧٤ . سورة يوسف: ٢٩.

٧٥ . سورة القصص: ٨.

٧٦ . البصائر: ٤٨/٤٨ ، وينظر التبيان: ١/١٠٧ ، ومجمع البيان: ٥/٣٤٧ ، لسان العرب (خطأ)

٧٧ . التبيان: ٢/٣٨٤.

٧٨ . الخصائص: ٢/١٤٨.

مصادر البحث:

- ١ . القرآن الكريم.
- ٢ . أدب الكاتب: ابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤، مط السعادة، مصر ١٣٨٢ هـ ١٩٦٣ م.
- ٣ . إصلاح المنطق: ابن السكيت (٢٤٤هـ) تح: احمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، د.ت.
- ٤ . الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الانباري (٥٧٧هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤ مط السعادة ١٣٨٠ هـ ١٩٦١ م.
- ٥ . البصائر: يعسوب الدين رستكار جيوباري، المطبعة الاسلامية - قم ١٤١٣ هـ.
- ٦ . التبيان في تفسير القرآن: ابو جعفر محمد بن الحسن بن علي (ت ٤٦٠هـ) تح: حبيب قصير العاملي، مكتب الاعلام الاسلامي، طهران ١٤١٥ هـ.
- ٧ . تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، ابن مكي الصقلي، تح: عبد العزيز مطر، ١٩٦٦ م.
- ٨ . تصحيح الفصيح : ابن درستويه (٣٤٧)، تح: عبد الله الجبوري: ط١: مط الارشاد: بغداد ١٣٥٩ هـ ١٩٧٥ م.
- ٩ . تفسير الجلالين (جلال الدين المحلي وجمال الدين السيوطي) دار المعرفة - بيروت، د.ت.
- ١٠ . تفسير القرطبي (الجامع لاحكام القرآن) ابو عبد اله محمد بن احمد الانصاري القرطبي (٦٧١هـ) ، دار احياء التراث العربي - بيروت، ١٩٨٥ م.
- ١١ . الخصائص: ابو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ، تح: محمد علي النجار ط٢، دار الكتب المصرية ١٣٧٤ هـ ١٩٥٥ م.

- ١٢ . ديوان الاعشى (ميمون بن قيس) ، شرح وتعليق :د. محمد حسين، ط١، مكتبة الآداب .
القاهرة . مصر، د.ت.
- ١٣ . ديوان امرئ القيس:تح: محمد ابو الفضل ابراهيم، ط٤، دار المعارف ،مصر، ١٩٨٤م.
- ١٤ . ديوان النابغة الذبياني:تح:د. شكري فيصل ، دار الفكر بيروت ١٩٦٨م.
- ١٥ . شرح المعلقات السبع للوزني ،دار القاموس الحديث ، ١٩٩٠م.
- ١٦ . علم الدلالة والمعجم العربي: د.عبد القادر ابو شريف واخرون ، ط١، دار
الفكر، ١٤٠٩هـ١٩٨٩م.
- ١٧ . فتح القدير(الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير) محمد بن علي بن محمد
الشوكاني(ت ١٢٥٠هـ) عالم لكتب، د. ت.
- ١٨ . فعلت وافعلت:ابو حاتم السجستاني (٢٥٥هـ) ،تح: د.خليل ابراهيم العطية ،نشر جامعة
البصرة ١٩٧٩م.
- ١٩ . الفعل زمانه وابنيته: د.ابراهيم السامرائي،بغداد، ١٩٦٦م.
- ٢٠ . كتاب سيبويه:سيبويه(١٨٠هـ) تح:عبد السلام هارون ، بيروت، د.ت.
- ٢١ . لسان العرب :ابن منظور(٧١١هـ)، دار صادر للطباعة والنشر ،بيروت، ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.
- ٢٢ . اللهجات العربية في التراث :احمد علم الدين الجندي،الدار العربية للكتاب، ١٩٧٨م.
- ٢٣ . لهجة تميم واثرها في العربية الموحدة :غالب المطليبي ،دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٣٩٨هـ
١٩٧٨م.
- ٢٤ . ليس في كلام العرب: ابن خالويه (٣٧٠هـ)،تح: احمد عبد الغفور عطار، ط١٣٩٩، ٢هـ
١٩٧٩م.
- ٢٥ . ما تلحن فيه العوام: الكسائي (ضمن ثلاث رسائل) تح: عبد العزيز الميمني، د.ت.
- ٢٦ . مجمع البيان في تفسير القرآن: أمين الدين أبو علي الفضل بن الحسن(ت٥٤٨هـ)، دار احياء
التراث العربي، ١٣٧٩هـ.
- ٢٧ . المخصص:ابن سيده الاندلسي(٤٥٨هـ) : دار الفكر ،بيروت، ١٣٩٨هـ١٩٧٨م.
- ٢٨ . المزهر في علوم اللغة وانواعها:جلال الدين السيوطي تح: محمد احمد جاد المولى واخرون
ط١، دار الكتب العربية ،عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٤م.

-
٢٩. مفردات غريب القرآن: الراغب ابو القاسم الحسين بن محمد
الاصفهاني(٥٠٢هـ)، الناشر: دفتر نشر الكتاب، ط٤٠٤هـ.
٣٠. المفصل في صناعة الاعراب: محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) تح. د. علي بو محلم ،
ط١، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
٣١. المقتضب: ابو العباس المبرد(٢٨٥هـ) تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة احياء التراث
الاسلامي ، القاهرة، ١٣٨٥هـ.
٣٢. مقتنيات الدرر وملقطات الثمر: مير سيد علي الحائري(١٣٤٠هـ)، دار الكتب الاسلامية
، طهران، ١٣٣٧هـ.